النهار
الاثنين 30 حزيران 2008 – السنة 75 – العدد 23395

على مشارف غد افضل

هذه الصفحة برعاية بعثة المفوضية التابعة للاتحاد الاوروبي في لبنان

قطاع الاتصالات في لبنان الرافد الأساسي للخزينة ومصدر الخلاف الدائم بين أهل السلطة

خصخصة الخليوي مؤجّلة إلى ما بعد الحكومة الجديدة في انتظار التوافق السياسي

سابين عويس

لطالما شكّل قطاع الاتصالات وتحديدا منذ مطلع التسعينات، وبعد عودة الاستقرار الى لبنان واطلاق ورشة الاعمار وتأهيل البنى التحتية، عامل اضطراب وتجاذب على مستوى السلطات السياسية التي لم تنظر الى هذا القطاع انطلاقا من اهميته في النشاط الاقتصادي وانما من موقعه كمصدر تمويل رئيسي للخزينة.

وقد دخل قطاع الاتصالات عمليا حلبة الصراع السياسي منذ اقرار رخصتي الهاتف الخليوي عام 1995 وحصرهما بشركتي تشغيل من القطاع الخاص، ليدخل هذا الملف في صلب التجاذب السياسي ولا سيما على مستوى رئاستي الجمهورية والحكومة حول جدوى الاستمرار بإبقاء هذا القطاع في يد القطاع الخاص والتوجه اكثر نحو خصخصته عبر فتح باب المنافسة وادخال شركاء جدد اليه وتوسيع قاعدة الشبكة لكسر حصرية الشركتين المشغلتين او اعادته الى كنف الدولة لادارته.

وبعدما نجح الكباش السياسي الذي قام بين رئيسي الجمهورية السابق اميل لحود والحكومة الراحل رفيق الحريري، لمصلحة رأي لحود القائل باستعادة القطاع، شهد قطاع الخليوي تراجعا كبيرا في خدماته بفعل غياب اي خطة تطوير بعدما اقتصر هم الدولة في هذا المجال على تحصيل الواردات من دون النظر الى مستقبل القطاع.

الموضوع "سيادي"!

ولم تغب الخلفيات السياسية عن هذه النظرة التي ضربت كل خطة التطوير التي طرحها وزير الاتصالات مروان حمادة والمرتكزة في الدرجة الاولى على ضرورة تحرير قطاع الخليوي وفتح الباب امام المنافسة عبر اطلاق مزايدة عالمية لبيع رخصتي الهاتف الخليوي بالتزامن مع اطلاق شركة "ليبان تلكوم" رخصة خليوي ثالثة من دون وضع اي قيود على اطلاق رخصة رابعة على قاعدة ان السوق الخليوية اللبنانية لا تزال صغيرة اذ لا تتعدى نسبة الاختراق فيها 30 في المئة للشركتين المشغلتين حاليا. وبالتالي فان السوق تعتبر واعدة جدا بالنسبة الى شركات جديدة راغبة في دخول السوق والاستثمار في هذا القطاع.

ولكن، رغم انشاء الهيئة المنظمة للاتصالات والتي تتولى مهمة تنظيم هذا القطاع واستعمال كل الامكانات المتاحة لتنميته، وانجاز الهيئة والمجلس الاعلى للخصخصة كل التحضيرات المتعلقة بطرح المزايدة العالمية لبيع رخصتي الخليوي، فان هذا الامر لا يزال خاضعا للقرار السياسي من موضوع الخصخصة في شكل عام، وهو بالتالي رهن تشكيل الحكومة العتيدة واقرارها هذا الموضوع بندا اساسيا في بيانها الوزاري باعتبار ان هذا الموضوع مصنف "سياديا" في التوجهات العامة للسياسات الاقتصادية المستقبلية.

وقد تجلى هذا الامر من خلال ردود الفعل التي صدرت عن قوى المعارضة اثر قرار لمجلس الوزراء نهاية العام الماضي يتعلق بالموافقة على دفاتر الشروط العائدة الى الترخيص، وقد تركزت هذه الردود على رفض اي اجراء من شأنه تحميل الحكومة الجديدة اي التزامات في موضوع الخصخصة، فضلا عن رفض القرار على خلفية قانونية تطرح الجدلية حول قانونية اطلاق المزايدة من دون اصدار القوانين المطلوبة. علما ان الحكومة استندت في قرارها الى رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل التي كانت خلصت في مطالعتها القانونية الى ان لا حاجة الى قانون جديد وانه يمكن الارتكاز على القانون 431 الذي نظم قطاع الاتصالات وانشأ الهيئة المنظمة للاتصالات وناط بها صلاحية منح الرخص.

وبعدما تحوّل الموضوع سجالا سياسياً بين الحكومة والمعارضة على خلفيات مرتبطة بالازمة القائمة، علق البحث الجدي في هذا الملف وتعثرت معه كل الجهود الرسمية المبذولة من اجل اطلاق الخصخصة التي تعول على هذا الموضوع لاسباب ثلاثة رئيسية:

- اولها مالي يرتبط بشكل مباشر بالحاجة الملحة للخزينة الى مصادر تمويل جديدة لضخ تدفقات مالية كبيرة متأتية من الخصخصة في حساب الدين العام لاطفاء جزء من هذا الدين وخفض كلفة خدمته.

- ثانيها وطني يرتبط بسمعة لبنان وصدقيته حيال التزام تعهداته. والخصخصة تشكل بندا رئيسيا على اجندة الاصلاح التي التزمها لبنان أمام الدول المانحة وصندوق النقد الدولي في مؤتمر باريس3 وفي برنامج "ايبكا" مع الصندوق.

- ثالث هذه الاسباب يتعلق برغبة الحكومة في تحسين خدمات هذا القطاع، التي سجلت تراجعا كبيرا واعادت لبنان الذي كان رائدا في دول المنطقة في هذا القطاع، الى مراتب متأخرة جدا مقارنة مع الدول المحيطة.

وكانت الحكومة التزمت، الى تحسين الخدمة وتطويرها وتوسيعها، خفض فاتورة الخليوي التي تعتبر الاعلى في المنطقة مقارنة مع كلفتها في الدول المحيطة بما ينعكس سلباً على زيادة عدد المشتركين من جهة، ويدخل بندا مهما في اكلاف الانتاج والخدمات للمؤسسات.

وأمام الصورة الضبابية التي ترسمها العراقيل التي تقف في وجه تشكيل الحكومة، تفيد "النهار" مصادر مطلعة بأن هذا الملف مؤجل الى ما بعد تشكيل الحكومة، من دون ان تخفي قلقها من التأخير الذي سيفوّت على لبنان فرصة الافادة من السيولة الناتجة من الفوائض النفطية في المنطقة والتي كان يمكن لبنان ان يستقطب بعضا منها لتوظيفه في قطاع الاتصالات، وخصوصا ان تفويت الفرصة اليوم من شأنه أن يبعد لبنان عن الوجهة الاستثمارية للمستثمرين ولاسيما اذا استمر الوضع السياسي والامني على حاله من الاضطراب والحذر اللذين يهددان باطاحة كل فرصة استثمارية متاحة.

اهمية الخصخصة

وفي الوقت الذي لا يزال جوهر التجاذب السياسي على الخصخصة مفهوما وتطبيقا وجدوى، يغفل البعض ممن هم في دائرة القرار السياسي في البلاد عن قصد او غير قصد على خلفية مصالح خاصة لها علاقة بالمشاركة في المحاصصة، اهمية الخصخصة في لبنان على قاعدة تحرير القطاع في اطار سياسة الانفتاح على الاسواق التي اعتبر لبنان سباقا في نظامه الاقتصادي الحر باعتمادها.

فاهمية الخصخصة لا تقتصر على المردود المالي الذي تنتجه من دون ان تؤدي الى تخلي الدولة عن ممتلكاتها او عن دورها، بل هي في المنافسة التي توجدها وتؤدي ليس الى تحسين الخدمات وتطويرها وتنويعها فحسب، وانما ايضا الى خفض الكلفة وتخفيف عبء فاتورة الهاتف عن المكلفين. وهذا الامر لا يضمنه الا تحرير القطاع بحيث تتنافس الشركات في ما بينها على تقديم الافضل والارخص في ما يعود على المكلفين بالفائدة المرجوة.

واذا كان الرأي المعارض للخصخصة يستند الى مخاوف من ان يتم بيع ممتلكات الدولة باثمان بخسة الى مجموعة من النافذين، فان آلية المزايدة والشفافية التي يجب ان تتميز بها يجب ان يكونا عاملين محفزين لازالة هذه المخاوف عبر اشراك الجمهور باسهم الشركات المقبلة ووضع معايير تضمن حسن ادارة هذه العملية.

وتحقيق هذا الأمر لا بد ان يتطلب في الدرجة الاولى شفافية والتزاما من السلطة السياسية، وهذا شأن لا يزال موضع تشكيك في ظل انعدام عامل الثقة بين اهل السلطة (من داخلها ومن خارجها). وهذا يؤدي الى انكفاء المستثمرين على غرار ما حصل في مراحل سابقة من مسار هذا الملف .

ولا شك في ان التقديرات المتفاوتة التي تطرح بين الفينة والاخرى حول سعر الرخصة يحد من نسبة التعامل بشفافية مع هذا الموضوع الخاص والدقيق الذي يحتاج الى اسلوب في التسويق والترويج يكون بعيداً من التجاذبات السياسية او المحاصصة.

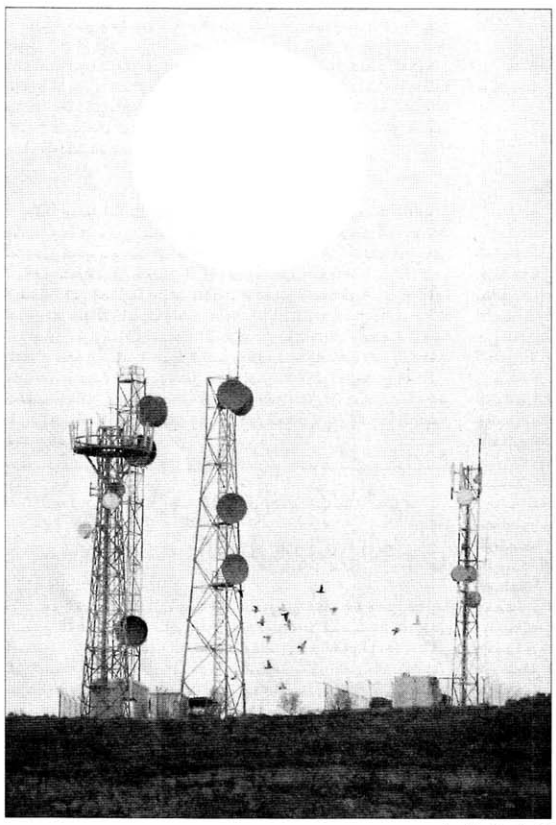

ابراج اتصال خليوية.

الهيئة المنظمة للاتصالات: مستعدون لفتح المنافسة وخفض الأسعار

يشكل تأليف الهيئة المنظمة للاتصالات، وهي هيئة حكومية مستقلة مهمتها تحرير قطاع الاتصالات وتنظيمه وتقويته وتعزيز المنافسة وحماية حقوق المستهلكين، احد ابرز العوامل التي تعكس جدية والتزاما حكوميا لاطلاق خصخصة الهاتف الخليوي. ولكن، ويا للأسف، ورغم الجهود التي تبذلها الهيئة لتأكيد جهوزيتها لاطلاق مسار الخصخصة، فان مهمتها لا تزال مشوبة بمعوقات مالية وادارية وسياسية تضعها في موقع المترقب في انتظار صدور القرار السياسي بالافراج عن هذا المسار لتنطلق في عملها ومهمتها.

ولأن عمل الهيئة لا يقتصر على الهاتف الخليوي بل يتعداه الى تنظيم القطاع، فهي تسعى الى تنويع نشاطها في اتجاه قطاعات واعدة، ولا سيما في مجال الانترنت، لا تقل اهمية عن الخليوي خدمة ومردودا ماليا تعيد الى لبنان موقعه الرائد في مجال الاتصالات.

واذ تحرص الهيئة على تأكيد جهوزيتها لاطلاق عملية خصخصة الهاتف الخليوي، اذا توافر القرار السياسي لها، يعرب رئيسها كمال شحادة عن امله في ان تقر الحكومة المقبلة اصدار رخصتي الخليوي اضافة الى رخصة ثالثة لانشاء "شركة اتصالات لبنان" مع التأكيد ان لا مانع من اصدار رخصة رابعة بما يفسح في المجال امام المنافسة لزيادة الايرادات من جهة، وتحسين نوعية الخدمات وتوسيعها من جهة اخرى.

وهو اذ يؤكد ان الهيئة وضعت الآلية في انتظار قرار الحكومة، كشف ان انجاز مزايدة بيع الخليوي لا تستغرق اكثر من 3 اشهر في حال اتخذت الحكومة قرار الترخيص.

وعن اهمية الخصخصة اليوم يقول شحادة "ان البلاد والاقتصاد لا يتحملان مزيدا من التأجيل وبات من الضروري اتخاذ القرار في هذا المجال من اجل تحقيق الانفتاح والتنافسية المطلوبة لهذا القطاع الحيوي"، لافتا الى "ان الامكانات الاستثمارية متاحة امام توسيع هذا القطاع. ففي سوق الهاتف الثابت، يراوح معدل الاختراق بين 18 و20 في المئة، اما الخليوي فمستوى الإختراق للشركتين معاً يقارب الـ30 في المئة وهذا يعني وجود فرص استثمار متاحة في الهاتفين الثابت والخليوي في مرحلة تنمية قطاع الاتصالات. اما الإنترنت فحقق استخدامها اختراقا لافتا في السوق يوازي نسبته 26 في المئة. وشكلت تعرفات الدخول المنخفضة حافز استثمار لأكثر من 30 مقدّم خدمة إنترنت، لكن التنافس خفّض العدد إلى 20 مقدم خدمات إنترنت و6 مقدمي خدمات بيانات مرخص لهم. وبالنسبة الى خط الإنترنت الرقمي السريع (ADSL) الذي وَضع قيد الإستعمال عام 2007، فلا يزال اختراقه ضعيفاً، لكن وضعه يتحسن، نظراً الى الطلبات المتزايدة خلال السنة الجارية".

ويؤكد شحاده ان الهيئة تعمل حالياً على 3 أسس إصلاحية، هي:

1- إصدار تراخيص جديدة للحزمة العريضة (Broadband)، لتشجيع استثمارات جديدة كبرى في مجال شبكات الألياف البصرية للنقل السريع، ونشر خدماتها في كل المناطق اللبنانية.

2- خصخصة شبكتي الخليوي المملوكتين من الدولة وترخيصهما، والترخيص لشبكة ثالثة، وإذا اقتضى الأمر شبكة رابعة لتشجيع المنافسة.

3- خصخصة وترخيص تشغيل الخطوط الثابتة المملوكة من الدولة، كونها مقدمة خدمات ذات قوة تسويقية مهمة بالنسبة الى بعض التجهيزات المهمة، مثل الخطوط التأجيرية والقنوات والحلقات المحلية.

واذ تشجع الهيئة الاستثمار في البنية التحتية للإتصالات بالنظر إلى وضعها الراهن بما ينعكس في سياسة الترخيص ومشاركة البنية التحتية، تحرص على التأكد من أن تستوفي جميع معاملات منح الترخيص شروط العدالة والشفافية والمنافسة. وسوف يشجع نظام الترخيص الدخول إلى السوق عبر قواعد شفافة من دون أي تمييز. لكن الهيئة تقر بوجود قيود كحجم السوق المحلية في الوقت الراهن، وكون التوسيع الحالي لشبكة الإتصالات يتخذ طابعا رأسماليا بحتاً. لذلك هي تأخذ في الاعتبار خيارات بديلة كالمشاركة في البنية التحتية.

وتشمل خطة الهيئة لترخيص الحزمة العريضة 3 حوافز لتشجيع الإستثمارات:

- إصدار عدد محدود من تراخيص الحزمة العريضة، ما عدا الترخيص الممنوح لشركة "اتصالات لبنان" المزمع تأسيسها؛

- خلال المدة الأولية يحق حصرياً لشركة اتصالات لبنان والذين نالوا تراخيص الحزمة العريضة والهاتف الخليوي، إنشاء شبكة أساسية لقنوات التوصيل (backhaul)، وأن يزاولوا البيع بالجملة ومد الخطوط التأجيرية من شبكاتهم إلى غيرهم من مقدمي الخدمات؛

- وحتى نهاية الفترة الأولية تبقى شركة اتصالات لبنان وكذلك المرخص لهم الجدد للحزمة العريضة هم وحدهم مقدمو الخدمات الحائزين حقوقاً كاملة لإنشاء وصل معابر اتصالاتهم الدولية وبيع الخدمات الدولية بالجملة أو المفرّق.

وتنوي الهيئة منح شركة اتصالات لبنان من خلال الترخيص الحق الحصري لتقديم الخدمات الأساسية للتخابر وذلك حتى تاريخ الأول من كانون الثاني 2010. وبعد صدور تراخيص الخلوي الثلاثة (وربما الأربعة)، ستعيد الهيئة النظر في سوق الخليوي، وربما تقرر منح تراخيص إضافية. وسوف تباشر إعادة نظر أولية سنة 2010.

واذ تتوقع الهيئة أن تكون المنافسة حافزاً قوياً لجذب الاستثمارات وتطوير قطاع الإتصالات، تؤكد اهمية التيقن حيال اتفاقات الأسعار عند وجود عدد محدود من مقدمي الخدمات.

وتنظر الهيئة إلى تنظيم الأسعار من ضمن إطار قدرة السوق على تحديد السعر بالقياس بين العرض والطلب، وعدم تدخلها من حيث التنظيم أو المعاقبة أو التحكيم. لذلك تمنح جميع المرخص لهم المرونة الكاملة لتسعير خدماتهم باستثناء المرخص له صاحب القوة التسويقية المهمة.

وتؤكد الهيئة اهمية حماية المستهلك ولا سيما في المراحل الانتقالية. فالمنافسة ستفيد المستهلك لخفض الأسعار، وتسمح بوجود خدمات جديدة ذات نوعية أعلى وتعطي خيارات متعددة للمستهلك.

وكشف شحادة عن العزم على اطلاق مزايدة عالمية لتراخيص الحزمة العريضة في أيلول 2008. وتشمل هذه المزايدة تراخيص "معابر الاتصال الدولية". ذلك ان هيئة "اوجيرو" تحتكر حاليا خدمات الشبكة الثابتة وينتظر مع انشاء ليبان تلكوم ان تتولى هذه الشركة تشغيل الخطوط الثابتة.

ولان "أوجيرو" هي اليوم الجهة الوحيدة التي تستطيع امرار التخابر من لبنان وإليه لشتى أنواع الاتصالات، مما أحدث مشكلات ولا سيما بالنسبة الى مشروع خط الإنترنت الرقمي السريع (ADSL) الذي يعتبر جزءا من خدمات "الحزمة العريضة" (Broadband)، تطمح الهيئة الى توفير تقنيات اخرى لتعزيز انتشار خدمات الحزمة العريضة.

وفي ما يخص خدمات الإنترنت والبيانات، تحتكر "أوجيرو" السوق وليست هناك منافسة في السوق عموماً كذلك ليس هناك استثمار من الدولة في "معابر الاتصال الدولية"، بسبب قلة الموارد المالية العامة والاعباء التي تثقلها.

وتكمن فكرة الهيئة في أن تَدخل القطاع الخاص إلى السوق كي يستثمر ويؤسس معابر دولية عدة من هذا النوع بدلا من البوابة الوحيدة الموجودة اليوم عبر "أوجيرو". وستصدر لهذا الغرض من خلال المزاد العالمي المتوقع في أيلول 2008، مبدئياً، رخصتان لخدمات "الحزمة العريضة"، ويتضمن ذلك حق بناء "معابر الاتصالات الدولية وتشغيلها". فالمزاد والرخصة يلغيان الاحتكار، ويزيدان من قيمة الرخصة.

بالنسبة الى الخليوي، لا يزال يعتمد على اوجيرو بمعبر (Gateway) حتى الآن. والفكرة هنا أن تتضمن الرخص الجديدة في مزاد الخليوي المقبل والذي تم تأجيله بسبب ظروف البلد الاستثنائية، منح المرخص لهم حق فتح "معابر اتصال دولية" خاصة بهم.

وثمة تحفظات من الهيئة عن بعض الخدمات التي سيقدمها هؤلاء المرخص لهم. في "المعابر الدولية" سيَمنحون حق امتلاكها، لكن من دون حق البيع بالجملة لغيرهم، ريثما تنتهي المدة الحصرية الممنوحة لـ"اوجيرو" سنة 2009.

"شركات خدمة البيانات"

لا يزال هذا القطاع محدودا، جزاء نقص في البنية التحتية. فالخدمات المتوافرة في لبنان أسعارها باهظة ولا تتناسب مع نوعيتها. وهذا النقص يحد من تطور القطاعات الأخرى في الاقتصاد، ولا سيما عند وجوب النفاذ إلى معابر الاتصالات الدولية (gateways) للتعامل مع عالم المال والأعمال ومراكز الإتصالات عبر الانترنت.

وترى الهيئة أن تحرير هذا القطاع سيستقطب الإستثمارات ويطور القطاعات الأخرى، فضلاً عن تحسينه الأسعار والجودة واستحداث خدمات نافعة للمستهلك.

قطاع الاتصالات بالأرقام

في مقاربة لاداء قطاع الاتصالات وتطوره في الاعوام الثلاثة الاخيرة، بينت الارقام التي زودت وزارة الاتصالات "النهار" اياها نموا في الواردات بنسبة تجاوزت الـ10 في المئة فضلا عن زيادة في عدد المشتركين في الهاتف الثابت والخليوي. وجاءت الارقام كالآتي:

- ارتفعت الواردات الإجمالية المحققة لوزارة الإتصالات من 1700 مليار ليرة عام 2005، إلى 1780 مليارا عام 2006 رغم الحرب الإسرائيلية صيف 2006 والتي أدت إلى تضرر الشبكة الهاتفية الثابتة تضرراً كبيراً في مختلف المناطق اللبنانية، لتقفز عام 2007، وللمرة الأولى في تاريخ وزارة الإتصالات، فوق عتبة الرقم – الهدف 2000 مليار ليرة لتصل إلى واردات إجمالية محققة تبلغ 2005 مليارات مسجلة بذلك نسبة نمو مقارنة بعام 2006 تقدر ب 12 في المئة.

- بلغت الواردات الإجمالية المحققة لوزارة الاتصالات عام 2007 ما قيمته الفي مليار ليرة، في حين أن الواردات المتوقعة التي وردت في مشروع موازنة 2007 كانت محددة بقيمة 1668 مليارا أي انها تخطت الواردات المحققة فعلياً على الواردات المتوقعة في مشروع الموازنة بنسبة 20 في المئة.

- ارتفع عدد مشتركي الهاتف الثابت على الشبكة الهاتفية الثابتة من655,5 مشترك عام 2005، إلى 681,7 عام 2006، ليصل إلى 717,5 مشترك عام 2007، أي بنسبة نمو عام 2007 قياساً على عام 2006 تفوق 5 في المئة.

- بلغ عدد مشتركي الإنترنت السريع في لبنان بنهاية عام 2007 حوالي 23 الف مشترك.

- ارتفع عدد مشتركي الهاتف الخليوي مليون و103 الاف مشترك عام 2006 إلى مليون و255 الف مشترك بنهاية عام 2007 أي بزيادة نمو عام 2007 قياساً إلى عام 2006 تفوق 8,8 في المئة.

- إرتفعت واردات البطاقات الذكية المسبقة الدفع "تيليكارت" المستعملة في غرف الهاتف للعموم (Payphones) من 42 مليار عام 2005 إلى 52 مليار ل.ل. عام 2006 وصولاً إلى ما يفوق 65 مليارا عام 2007، محققة نسبة نمو إيجابية عام 2007 قياساً إلى عام 2006 تفوق 25 في المئة.

- إرتفعت واردات البطاقات المسبقة الدفع "كلام" من 23 مليار ليرة عام 2005، إلى 36 مليار ليرة عام 2006، لتصل إلى 54 مليار ليرة عام 2007، محققة بذلك نسبة نمو عام 2007 قياساً إلى عام 2006 تفوق 50 في المئة. وتستعمل هذه البطاقات بشكلٍ أساسي من الجاليات الأجنبية في لبنان.

- إرتفعت الواردات الإجمالية للخدمات المسبقة الدفع (بطاقات مسبقة الدفع وإستعمالات وما يرافقها) من 90 مليار ل.ل. عام 2006 لتصل إلى 112 مليار ل.ل. محققة بذلك نسبة نمو عام 2007 قياساً إلى عام 2006 تفوق 23 في المئة.

- لقد ارتفعت حركة المدفوعات لتغذية حساب الخزينة من 1298 مليار ليرة عام 2006 إلى 1677 مليارا. عام 2007، أي بنسبة زيادة عام 2007 قياساً على عام 2006 تفوق 29 في المئة.

- بلغت قيمة التحويلات المالية الإجمالية المباشرة من حساب المديرية العامة للإستثمار والصيانة لدى مصرف لبنان إلى الحسابات المصرفية العائدة الى البلديات لدى فروع مصرف لبنان في مختلف المدن والبلديات اللبنانية نتيجة تحصيل الرسم البلدي على فواتير الهاتف الثابت خلال عامي 2006 و 2007 (حتى نهاية الفصل الثالث من عام 2007) ما قيمته 79,7 مليار ليرة وقد تم احتساب هذه العوائد بواسطة نظام معلوماتي أعد خصيصاً لذلك، وتم التحويل مباشرة، مع إرسال كتاب خاص إلى كل بلدية يعلمها بقيمة التحويل وتاريخه والفترة الزمنية العائد اليها، مما يشكل نقلة نوعية في طريقة التعاطي بين الإدارة والبلديات.

- بلغ مجمل التحويلات إلى حسابات البلديات خلال الأعوام 2005، 2006، و2007 ما مجموعه 130مليار ليرة. أي ما يعادل 87 مليون دولار تقريباً.

- تمت زيادة السعات الدولية لخدمات الإنترنت والإنترنت السريع من 40 خطاً فقط عام 2005، إلى ما يفوق اليوم 335 خطا.

- تمت زيادة عدد الدوائر الدولية للتخابر الصوتي الدولي التي تربط لبنان بالعالم من 7700 دائرة دولية عام 2005 إلى حوالي 10800 دائرة دولية في نهاية عام 2007، أي بزيادة 3100 دائرة دولية، وذلك لتحسين نوعية الإتصال الدولي بين لبنان والعالم، ولتسيير حجم التخابر الدولي المتزايد، وخصوصاً بعد إعطاء إمكان التخابر الدولي لجميع المشتركين مجاناً.

في إطار خطوة إعادة هيكلة قطاع الاتصالات

انجاز الانترنت السريع وخفض تعرفة التخابر الدولي

في ما يشبه جردة بالاجراءات التي اتخذتها وزارة الاتصالات وهيئة اوجيرو في الاعوام الثلاثة الماضية بين 2005 و2008، قدمت الوزارة تقريرا مفصلا عن اعمالهما للفترة الممتدة بين عامي 2005 و 2008.

وابرز ما جاء فيها:

- مشروع خدمات الإنترنت السريع "DSL": بلغ عدد المشتركين في هذه الخدمات حتى تاريخه حوالى 25 الف مشترك. أنجزت وزارة الإتصالات وهيئة أوجيرو اعداد النصوص القانونية والأطر التنظيمية والمراسيم ومذكرات التفاهم.

- إعطاء إمكان التخابر الدولي لجميع مشتركي الهاتف الثابت تلقائياً مما ساهم في زيادة عدد المشتركين الموصولين مباشرةً على الشبكة الدولية الآلية الرقمية من 355 الف مشترك إلى 455 الفا وصولاً الى 512 الفا ف 710 الاف مشترك في الفترة الممتدة من تشرين الثاني 2007 حتى اليوم.

- تحديث البنى التحتية للاتصالات ومن ضمنها توسعة الكابل البحري الذي يصل بيروت بقبرص، وعبرها الى بقية أنحاء العالم، شراء سعة دولية لنقل المعلومات عبر الكابل البحري الدولي FLAG، توسعة كوابل الألياف الضوئية Berytar و Alytar بما يؤمن ضمانة تقنية في حال حصول أي طارئ أو عطل، إبرام مذكرة تفاهم مع جمعية المصارف اللبنانية لتشجيع توطين الفواتير في المصارف ولتبادل المعلومات المتعلقة بالفواتير معها بشكل الكتروني فقط.

- تمتد شبكة الـ DSL حالياً على كامل منطقة بيروت الكبرى وطرابلس والميناء وزحلة وصيدا والنبطية وجونيه والشويفات ومدن عديدة في جبل لبنان، لتشمل اليوم 31 مركزاً تغطي أكثر من مليونين ونصف مليون مواطن لبناني، وما يفوق الـ250 مدرسة حكومية وأقل قليلاً من المدارس الخاصة، وكذلك الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية وعدداً من الكليات والمعاهد والفروع العائدة اليه.

- إصدار الفاتورة الهاتفية شهرياً مما ساهم في تسريع عملية تحصيل الفواتير الهاتفية المطروحة، كما ساهم في تغذية الخزينة بالسيولة بطريقة منتظمة وسريعة.

- تحصيل الفواتير الهاتفية عبر شركة Libanpost والمصارف.

- خفض تعرفة التخابر الدولي وإعتماد تعرفة واحدة موحدة مع كل دول العالم لتبلغ 500 ليرة نهارا و400 ليلا. وقد ساهم الامر في ارتفاع ملحوظ في حركة التخابر الدولي بحيث ارتفع عدد الدقائق الصادرة من نحو 196 مليون دقيقة بقيمة 174,5 مليار ليرة عام 2006 الى 251,5 مليون دقيقة قيمتها 178 مليار ليرة.

- تصحيح ملفات المشتركين وتطويرها:

- رفع وتيرة إشراك القطاع الخاص في أسواق الإنترنت ونقل المعلومات.

- تغذية البلديات بشكل دوري ومنتظم، وذلك بتحويل مستحقاتها من الرسم البلدي على فواتير الهاتف، مباشرة إلى حساباتها في مصرف لبنان، وذلك حتى الفصل الأول من 2008 ضمناً.

- إنشاء شبكة لاسلكية ذات حزمة عريضة وتشغيلها لنقل المعلومات وخدمات الإنترنت السريع حسب تقنية WiFi في مطار رفيق الحريري الدولي:

- هيكلة قطاع الاتصالات العام في لبنان.

- قفل ملفات النزاع القائمة مع وزارة الاتصالات واهمها:

أ - ملف النزاع مع شركة فرانس تيليكوم الفرنسية حيث تم التوصل إلى اتفاق نهائي بقيمة 124,5 مليون دولار تم دفعها في نهاية نيسان 2007 لقاء تنازل نهائي عن كل الدعاوى وتبرئة ذمة الدولة، عوضاً عن قرار التحكيم القاضي بدفع 273 مليون دولار عدا الفوائد؛ أي بوفر يزيد عن 149 مليون دولار.

ب - إغلاق ملف النزاع القائم حول ملف الشبكة الخليوية مع شركة ليبانسيل وذلك عبر توقيع عقد مصالحة نهائي بمبلغ 150 مليون دولار عوضاً عن قرار التحكيم القاضي بدفع مبلغ 266 مليون دولار أميركي ما عدا الفوائد، أي بوفر صاف يبلغ /116/ مليون دولار أميركي.

ج - إغلاق ملف النزاع مع المصرف البريطاني HSBC الذي عمل مع وزارة الاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة خلال تولي الوزير جان لوي قرداحي مهمات الوزارة لإعداد شروط المناقصة الدولية للخليوي. بلغت قيمة المصالحة مع مصرف HSBC/3 مليون دولار أميركي، بدلاً من المبلغ الأساسي المطلوب بقيمة /3,5/ ملايين دولار.

ملاحظة

ان الآراء الواردة في هذا البحث مسؤول عنها محررها ولا تعكس بالضرورة آراء المفوضية الأوروبية.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"